

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.qii.media

خلاصات

التقرير السنوي

حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية



خلاصات

التقرير السنوي

حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2025

الطبعة الأولى
2025 م - 1446 هـ
بيروت - لبنان

مؤسسة القدس الدولية
تلفـون 751725 1 961 +
تلفاكس 751726 1 961 +
بريد إلكتروني: info@alqudsmail.org
الموقع: www.qii.media

خلاصات

التقرير السنوي

حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

علي إبراهيم

فضل عرابي

حسام شاكر

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
2025

المحتويات



مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2024

شهد عام 2024 إحدى أعقد ذُرى المعركة وأكثرها اشتعالاً بين كيان الاحتلال وداعميه، والشعب الفلسطيني ومناصريه. وكانت معركة "طوفان الأقصى" التي تواصلت طوال العام نتيجةً متوقعةً لتصاعدٍ شديد التسارع بين خطَّين متعارضيْن متصادميْن: خطّ الاحتلال الذي بلغ مستوى غير مسبوق من العدوانية، والإجرام، واستهداف كل ما له علاقة بالوجود الفلسطيني تهجيرًا، وتهويدًا، وقتلًا، وإلغاء، واستيطانًا، واعتقالًا، وحرمانًا من أبسط الحقوق بالعبادة، والتعليم، والعيش الكريم. ويقابله خطُّ الشعب الفلسطيني الذي بلغ مستوى غير مسبوق من القهر والعذاب والإيمان بأنّ المقاومة هي سلاحه الوحيد للدفاع عن حقوقه ووجوده ومقدساته، في ظل حكومة صهيونية هي من أعتى الحكومات التي تتبنَّى أفكار شطب الشعب الفلسطيني من وطنه، وتهجيره، وسلب حقوقه بمقدساته، والاستيلاء على أرضه.

كانت القدس في عام 2024 أحد أبرز ميادين المعركة المفتوحة مع الاحتلال الذي تعمَّد تحقيق أرقام قياسيَّة في التهويد والعدوان، ولا سيما في اقتحامات المسجد الأقصى، وهدم بيوت المقدسيين، وأداء الطقوس اليهودية العلنية والجماعية داخل الأقصى، واستهداف التعليم، وتشديد القيود والإغلاقات والمراقبة على المسجد الأقصى، وكنائس القدس، وأحيائها، ومحالِّها التجارية، ومؤسساتها، ورموز العمل الوطني والاجتماعي فيها.

وفي مقابل هذا العدوان الإسرائيلي المتواصل على القدس وأهلها ومقدساتها، تألق الشعب الفلسطيني ومقاومته في التصدي للعدوان على غزة والقدس والضفة الغربية، وانصهرت الجغرافيا الفلسطينية المتشظية بفعل الاحتلال في ساحة معركة واحدة يقاوم فيها الفلسطينيون كلٌّ من موقعه واختلاف وسائله. كانت غزة صاحبة السبق والتميز والمفاجآت التي مرَّغت أنف جيش الاحتلال، وأفشلت مخططاته بالقضاء على المقاومة، واحتلال أجزاء من القطاع، وتهجير أهله. وقدَّمت المجموعات المسلحة في الضفة الغربية أداء نوعيًّا أكَّد فشل كل محاولات تطويع الضفة الغربية، وإدخالها في دوامة الارتهان للتنسيق الأمني، والمشاريع الاقتصادية المشبوهة، وإنتاج "الفلسطيني الجديد" المتصالح مع الاحتلال.

أكَّد عام 2024 بما حوى من معركة مستمرة، ومواقف، وفعاليات أنَّ الشعب الفلسطيني لا يتأذى من الاحتلال الإسرائيلي فقط، بل من منظومة دولية رسمية تقودها أمريكا، وتمدُّ الكيان الإسرائيلي بما يحتاج إليه لإبادة الشعب الفلسطيني وشطب حقوقه، ومن أنظمة عربية



وإسلامية ضعيفة، ومتقاعسة، ومرتهنة لأمريكا والغرب، بل متورطة أحيانًا في مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية عبر إمداد الكيان الإسرائيلي بالبضائع والاحتياجات، والتطبيع معه، والتغاضي عن جرائمه، وكيل الاتهامات للشعب الفلسطيني ومقاومته، وشيطنة هذه المقاومة، وإجهاض تحركات الشعوب لنصرة غزة والقضية الفلسطينية، ودعم حملات وشخصيات وأفلام ومسلسلات وتصريحات تسيء للشعب الفلسطيني، وتزوِّر تاريخه، وتشرعن جرائم الاحتلال وتبررها، وكل هذه السياسات الرسمية العربية والإسلامية ستكون وبالاً على شعوب أمتنا كلها، وليس على الشعب الفلسطيني فقط؛ وهذا يتطلب وقفة جادَّة تبحث فيها قوى أمتنا الحيَّة السُّبل الناجعة لمنع هذه الأنظمة من المقامرة بمصير أوطاننا، والتآمر على فلسطين، والارتهان للمشروع الاستعماري الغربي، والارتماء في حضن الكيان الصهيوني.

إن المشهد الذي رسمه تقرير حال القدس السنوي لعام 2024 ينطق بأن منسوب العدوان على الشعب الفلسطيني ومقدساته وأرضه كان غير مسبوق منذ عقود طويلة، وأنَّ التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني غير مسبوقة كذلك، وأنَّ السنوات القليلة القادمة مفصلية في الصراع مع الاحتلال، والمطلوب الاستفادة من الدروس، واستثمار الفرص التي ظهرت من قلب المخاطر والتهديدات، وفي مقدمتها استعداد الشعب الفلسطيني العالي للتضحية من أجل قدسه، وأرضه، وحقوقه، وكرامته، والتفاف أحرار العالم حول قضية فلسطين، واستعداد شعوب أمتنا وقوى المقاومة فيها للمشاركة في التصدي للعدو الإسرائيلي، والغضب الكامن في صدور الشعوب العربية والإسلامية على أداء الأنظمة العاجزة والمتواطئة.

هشام يعقوب

محرِّر التقرير

ورئيس قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2024

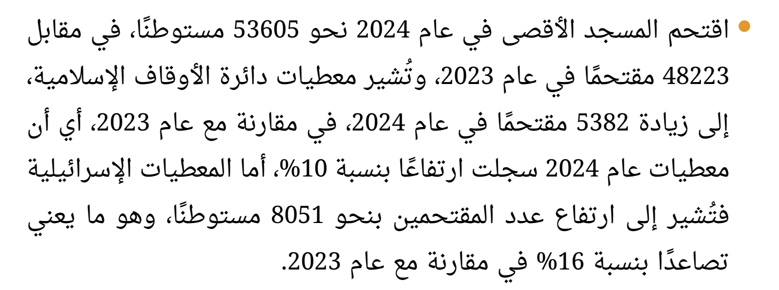
يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2024 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2025 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية



الفصل الأول: تطوُّر مشروع التهويد في عام 2024



شهد عام 2024 عدوانًا كبيرًا على المسجد الأقصى المبارك، وفي ما يأتي أبرز ملامح هذا العدوان:



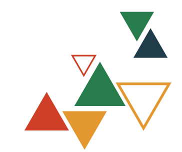
- اقتحم المسجد الأقصى في عام 2024 نحو 53605 مستوطنًا، في مقابل 48223 مقتحمًا في عام 2023، وتُشير معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية، إلى زيادة 5382 مقتحمًا في عام 2024، في مقارنة مع عام 2023، أي أن معطيات عام 2024 سجلت ارتفاعًا بنسبة 10%، أما المعطيات الإسرائيلية فتُشير إلى ارتفاع عدد المقتحمين بنحو 8051 مستوطنًا، وهو ما يعني تصاعدًا بنسبة 16% في مقارنة مع عام 2023.
- وظفت "منظمات المعبد" الأعياد اليهوديّة والمناسبات الإسرائيليّة، لتصعيد



العدوان على المسجد الأقصى، وشهد عددٌ من أشهر عام 2024 اقتحاماتٍ حاشدة للأقصى بالتزامن مع الأعياد العبريّة، فقد اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل نحو 5670 مستوطنًا، من بينهم 4340 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات "الفصح" العبريّ، أما في شهر آب/أغسطس فقد اقتحم المسجد 2958 مستوطنًا، في ذكرى "خراب المعبد"، من أصل 7702 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال ذلك الشهر، وشهد تشرين الأول/أكتوبر أعلى عددٍ للمقتحمين خلال أشهر عام 2024، وقد بلغوا نحو 10131 مستوطنًا، من بينهم 5977 مستوطنًا بالتزامن مع عيد "العُرش" العبريّ.

- مضت أذرع الاحتلال قدمًا في تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى "التأسيس المعنوي للمعبد"، من خلال تصعيد أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في المناسبات والأعياد الدينيّة اليهوديّة، فقد أدَّى المستوطنون السجود الملحميَّ الكامل داخل المسجد، وحاولوا إدخال القرابين الحيوانيّة، وأدخلوا القرابين النباتية، ونفخوا بالبوق، وأدوا طقوس "بركات الكهنة"، وطقوس تأبين قتلى العدو في غزة، وارتدوا الزي الكهنوتيّ الأبيض، وأضاؤوا الشموع، ولا تقف هذه الممارسات عند أداء الطقوس الدينيّة التوراتية فقط، بل تشمل كذلك ممارساتٍ استفزازيّة ينفذها المستوطنون في المناسبات "الوطنيّة" الإسرائيليّة، مثل رفع علم الاحتلال، وإنشاد "الهاتيكفاه" والغناء وغيرها.

- على الرغم من تحقيق أذرع الاحتلال "نجاحات" في أداء الطقوس العلنية داخل الأقصى، فإنها فشلت في تقديم القرابين الحيوانيّة داخل المسجد خلال عيد "الفصح" العبريّ، فقد قدمت "منظمات المعبد" في 2024/3/31 التماسًا إلى شرطة الاحتلال للسماح لها بذبح "قربان الفصح" في المسجد الأقصى. وللعام الثالث على التوالي أعلنت المنظمات المتطرفة عن برنامج للمكافآت، لتشجيع المستوطنين على تقديم القرابين داخل الأقصى، أو جلبها إلى المسجد، ففي 2024/4/19 أعلنت منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" عن برنامج مكافآت وصل إلى 50 ألف شيكل (نحو 13 ألف دولار أمريكي) لمن يستطيع إدخال القرابين، إضافةً إلى مكافآت أخرى لمن يستطيع التقاط صورة "القربان" أو يشارك فيه، تراوحت ما بين 200 شيكل (نحو 30 $) و2500 شيكل (نحو 660 $).



- تحمل اقتحامات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للأقصى دلالات عديدة، وفي مقدمتها محاولة إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، والعمل على جذب جمهور المستوطنين، للمشاركة في هذه الاقتحامات، وخلال عام 2024 شاركت شخصياتٍ سياسيّة إسرائيليّة عديدة في اقتحام الأقصى، تصدرهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى في أكثر من مناسبة، ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، إضافةً إلى عضوي "الكنيست" عميت هليفي (ليكود)، ويتسحاق كروزر (القوة اليهودية).
- اقتحم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير الأقصى 4 مرات في عام 2024، وركز في تصريحاته خلال الاقتحامات أو بُعيدها على قضيتين، ربط العدوان على الأقصى بالعدوان على غزة، وفرض السيطرة الكاملة على الأقصى وتأكيد "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد".
- لم يقف الانخراط الرسمي الإسرائيلي في العدوان على الأقصى عند الاقتحامات وعقد المؤتمرات وإطلاق التصريحات فقط، فقد شهد عام 2024 تطوران بالغا الخطورة هما:
  - **الأول:** في 2024/8/27 أعلنت وزارة التراث في حكومة الاحتلال، عن إقامة "جولات إرشادية في الأقصى" ممولةً من حكومة الاحتلال، ورصدت من أجل هذه الجولات مليوني شيكل (نحو 558 ألف دولار أمريكي)، وأعلنت الوزارة أنها "ستسمح لأول مرة لآلاف اليهود، ومئات الآلاف من السياح، بالاطلاع على التراث اليهودي لجبل المعبد".
  - **الثاني:** تعيين قائدٍ جديد للشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، ففي 2024/9/13 عيّنَ بن غفير الضابط أمير أرزاني قائدًا للشرطة في القدس المحتلة، وكان أرزاني يشغل منصب الضابط المسؤول عن السماح بانتهاكات المتطرفين في الأقصى، إضافةً إلى توفير الغطاء والحماية لتقديم الدروس والشروحات العلنية.
- شهدت اقتحامات "السياح" للمسجد الأقصى تراجعًا كبيرًا، ففي عام 2024 وثقت محافظة القدس اقتحام 40001 من "السياح" المسجد الأقصى،



بينما وصل عددهم في عام 2023 إلى نحو 749877 "سائحًا" ممن شارك في اقتحام الأقصى، وتُشير هذه الأرقام إلى أن "السياح" الذين اقتحموا الأقصى في عام 2024 يُشكلون نحو 5.3% فقط من أعداد "السياح" الذين اقتحموا الأقصى في عام 2023، وهو الرقم الأقل في السنوات القليلة الماضية.

- عملت منظمات الاحتلال المتطرفة على ربط اقتحامات المسجد الأقصى بالعدوان على قطاع غزة، في محاولة لإرسال رسالة إلى الفلسطينيين تتضمن إجهاض مكاسب عملية "طوفان الأقصى" المتعلقة بالدفاع عن المسجد، وقد شهدت أشهر الرصد جملةً من الاعتداءات، تنوعت ما بين تأبين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في غزة داخل الأقصى، ومشاركة أعضاء "منظمات المعبد" جنودًا في صفوف قوات الاحتلال في القطاع، وارتداء بعض المقتحمين اللباس العسكري، قبل توجههم للالتحاق بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في العدوان، أو على أثر عودتهم من الخدمة العسكرية، ووضع جنود الاحتلال المشاركين في المجازر في غزة رقعاتٍ قماشيّة عليها رسم "المعبد" المزعوم وغيرها.
- لم يقتصر ربط العدوان على الأقصى وبناء "المعبد" على غزة فقط، فمع دخول لبنان على خط المواجهة، تفاعلت المنظمات المتطرفة مع العدوان على لبنان، وأبدت فرحها باغتيال عددٍ من قادة المقاومة في لبنان، ففي 2024/9/18 شهد اقتحام الأقصى أداء المستوطنين رقصاتٍ استفزازية، احتفالاً بالاعتداء على لبنان، وشهد ذلك اليوم تفجير آلاف أجهزة "البيجر" في مناطق لبنانية عديدة، وهذا ما أدى إلى ارتقاء عشرات الشهداء وإصابة آلاف اللبنانيين، وعلى أثر اغتيال الأمين العام لحزب االلّه السيد حسن نصر االلّه، أدى مقتحمو الأقصى في 2024/9/29 رقصاتٍ استفزازية، وغنوا ووزعوا الحلويات احتفالًا بعملية الاغتيال.
- منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" فرضت قوات الاحتلال إجراءاتٍ مشددة أمام أبواب الأقصى، وفي محيط البلدة القديمة، عبر نصب مئات السواتر الحديديّة في شوارع المدينة المحتلة، وأزقة البلدة القديمة، وأثرت هذه الإجراءات في أعداد المصلين والمرابطين في الأقصى، وخاصة في يوم الجمعة، وهذا ما أدى إلى تراجع أعداد المصلين إلى حد كبير، ووصلت في



الجمعة الثامنة في 2023/12/1 إلى نحو 3500 مصلٍ، في مقابل متوسط 50 ألف مصلٍ في الجُمع قبل العدوان على القطاع. وانسحبت هذه الإجراءات على عام 2024، ففي الجمعة الخامسة عشرة من العدوان في 2024/1/19 أدى نحو 15 ألف مصلٍّ صلاة الجمعة، وفي 2024/2/16 أدى صلاة الجمعة نحو 25 ألف مصلٍ، وقد وصفت مصادر مقدسية هذا العدد بأنه الأعلى منذ بداية العدوان على قطاع غزة في 2023/10/7، وتراوح أعداد المصلين في أيام الجمعة خلال أشهر عام 2024 ما بين 30 و40 ألفًا فقط.

- تُشكل المؤتمرات التي تعقدها "منظمات المعبد" أو تشارك فيها، واحدةً من محطات الحراك الرامي إلى إحداث تغييرات ضمن المستويات السياسية والأمنية والاستيطانية، تُسهم في تغيير "الوضع القائم"، وتحقيق قفزاتٍ في العدوان على المسجد وأعداد مقتحميه، وفي هذا السياق نظّم "معهد المعبد" في 2024/3/27 مؤتمرًا لمناقشة التحضيرات الدينية لإقامة طقوس ذبح البقرة الحمراء، والتي تهدف إلى تحقيق التطهر من "نجاسة الموتى"، لتجاوز المنع المفروض على اليهود من الحاخامية الدينيّة الرسميّة على اقتحام الأقصى، وقد نشر "معهد المعبد" في شباط/فبراير 2024 إعلانًا طلب فيه كهنةً متطوعين لتدريبهم على طقوس التطهر بالبقرة الحمراء، ووضع شروطًا خاصة بالمتطوعين.
- وفي 2024/7/24 عُقد في "الكنيست" مؤتمرٌ يهدف إلى تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى، من تنظيم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، تحت عنوان "عودة إسرائيل إلى جبل المعبد"، وشارك فيه أعضاء في "الكنيست" ووزراء في حكومة الاحتلال، إضافةً إلى ممثلين عن "منظمات المعبد"، وشهد المؤتمر تصريحاتٍ لبن غفير تؤكد "حق" المستوطنين أداء طقوسهم داخل الأقصى.
- صدرت جملة قرارات عن جهاتٍ رسمية تابعة لحكومة الاحتلال، أو لأذرعها التنفيذيّة الأخرى، وهي مرتبطة برفع حجم العدوان على المسجد، ومن أبز هذه القرارات:
  - ما نشرته وسائل إعلام عبريّة في 2024/4/17، بأن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزارته، درسوا وضع تدابير تقنية تحت تصرف شرطة الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، ويهدف هذا



القرار إلى "تعزيز التحكم الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وتوفير الحقوق الأساسية ومنع التمييز والعنصرية في المسجد".

- في منتصف شهر أيار/مايو كشفت مصادر مقدسية أن الشرطة الإسرائيليّة مددت أوقات اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى نحو 15 دقيقة يوميًا، عبر فتح باب الاقتحامات قبل ربع ساعة من الموعد المعتاد، وهذا يعني أنها أضافت نحو 6 ساعات خلال الشهر، وتأتي هذه الخطوة على أثر مطالبات منظمات الاحتلال المتطرفة بفتح أبواب الأقصى أمام الاقتحامات طوال اليوم، بديلًا عن أوقات الاقتحام الحالية.
- في 2024/12/18 عقدت لجنة التربية والتعليم في "كنيست" الاحتلال، جلسةً خاصة لمناقشة موضوع إدراج "المعبد" المزعوم ضمن المناهج التعليميّة، ونظمت الجلسة بمبادرة عددٍ من أعضاء "الكنيست"، وبدعم من عددٍ من "جماعات المعبد"، وانتهت بقرار يطالب وزارة التربية بتعزيز الوعي بـ"المعبد" المزعوم ضمن المناهج الدراسيّة الإسرائيليّة، وتكريسه جزءًا من الهوية الوطنية.

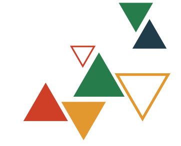
- منذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من القيام بأي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وبحسب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية منعت قوات الاحتلال لجنة إعمار الأقصى من العمل في ترميم المسجد، وهدّدت موظفي اللجنة بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، ولم يقف المنع عند الموظفين فقط، بل شمل منع إدخال أي مواد ضرورية لعمليات الصيانة وللترميم، وتهدف هذه الإجراءات إلى إنهاء عمل لجنة الإعمار، وصولًا إلى إخراجها من الأقصى.
- يستهدف الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف، من حراس وموظفين ومسؤولين، إضافةً إلى خطباء المسجد، ورموز الدفاع عن القدس، وتفرض عليهم قوات الاحتلال قيودًا مشددة، وتتدخل في أعمالهم، وشهدت السنوات الماضية تصاعدًا في استهداف حراس الأقصى، من خلال التدخل في أعمالهم ومن ثم اعتقالهم، إلى جانب الاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية.



- تعرّض خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري خلال عام 2024 إلى حملات تحريضٍ مستمرّة، في محاولة لتكميم الشيخ، وعقابه لكونه أبرز المدافعين عن القدس والأقصى، ففي 2024/2/21 أصدرت سلطات الاحتلال لائحة اتهام بحق الشيخ، متهمة إياه بـ"التحريض على الإرهاب"، وفي 2024/6/26 أصدرت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام أُخرى، وفي 2024/8/2 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ عكرمة صبري من منزله في حي الصوانة، على أثر نعيه القائد الشهيد إسماعيل هنية من منبر المسجد الأقصى، وعلى خلفية القضية نفسها، وفي 2024/8/8 أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإبعاد الشيخ عكرمة صبري عن الأقصى مدة ستة أشهر، وفي 2024/9/3 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ صبري مرةً أخرى على خلفية القضية نفسها، وتعرض للتحقيق على خلفية عبارات يوردها في خطبه ودروسه.
- تحاول سلطات الاحتلال القضاء على أي محاولات لتعزيز الرباط داخل الأقصى، لذلك تمنع أي محاولاتٍ لعودة الاعتكاف إلى المسجد، وتتعامل بالعنف مع المعتكفين، ويُشير سلوك الاحتلال في السنوات الماضية تجاه الاعتكاف، إلى أنه يمنع الاعتكاف لسببين أساسيين:
  - **الأول:** ترسيخ الاحتلال المتحكم بشؤون الأقصى، وقدرته على إدارة المسجد من خلال الأمر الواقع، فأي حضورٍ إسلامي في ليالي رمضان للاعتكاف يستهدف محاولاته ضرب الحصرية الإسلامية، إضافةً إلى تكريس أنه صاحب القرار النهائي، وهو الذي يُحدد من له الحق بالدخول إلى المسجد والبقاء فيه، وكيف يبقى داخل المسجد وكم سيُتاح له من أجل ذلك.
  - **الثاني:** قدرة الاعتكاف على تجديد حالة الرباط، وبقاء المصلين المسلمين لأوقات طويلة داخل الأقصى، وقدرة المرابطين على التصدي لاقتحامات الأقصى، وتشكيل نواة صلبة تواجه الاقتحامات، خاصة إن تزامنت مع واحدٍ من الأعياد العبرية، وهو ما يعني ضربةً لسياسات الاحتلال الرامية إلى تقليل الوجود الإسلامي في المسجد.



- وفي إطار محاولات الاحتلال ضرب الاعتكاف، شهد عام 2024 استمرارًا للقيود على الاعتكاف في الأقصى، وفرضت قوات الاحتلال قيودًا مشددة لتقليل أعداد المعتكفين في المسجد، فقد منعت أهالي الضفة الغربية من دخول القدس والأقصى بشكلٍ كامل، ولم تسمح إلا لفئة قليلة جدًا من الدخول إلى المدينة المحتلة، واستهدفت الشبان من الضفة الغربية الذين يعتكفون في الأقصى سنويًا. إضافةً إلى القيود العمرية المختلفة. وشهد عددٌ من ليالي رمضان اقتحامات نفذتها قوات الاحتلال، واعتدت خلالها على المعتكفين.
- دأبت شرطة الاحتلال وعناصر قواته الخاصة على اقتحام الأقصى طوال شهر رمضان، وخاصة في العشر الأواخر، وفتشوا المعتكفين، وحققوا معهم في الساحات وداخل الخيام عشوائيًا، وصوروهم ودققوا في بطاقاتهم الشخصية، ففي 2024/4/5 اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 22 فلسطينيًا من داخل المسجد ومن محيطه، بعد انتهاء المصلين من أداء صلاة القيام. وفي 2024/4/9 بالتزامن مع الليلة الأخيرة من رمضان، اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، ومنعت المعتكفين من القيام داخله في ليلة الاعتكاف الأخيرة، وأجبرتهم على الخروج من المصلى بالقوة.
- شهدت الأيام الأخيرة من شهر رمضان جملةً من الاعتداءات بحق المعتكفين، نسلط الضوء على أبرزها في ما يأتي:
  - اقتحام قوات الاحتلال الأقصى، على مدار الساعة، وفي منتصف الليل، وفي ساعات الفجر الأولى، وإرهاب المعتكفين ومراقبتهم من كثب.
  - تسليط طائرة مسيرة "درون" فوق خيام المعتكفين شرق المصلى القبلي لمراقبتهم.
  - استخدام كاميرا مراقبة متحركة بتغطية 360 درجة.
  - الاقتحام المباغت لخيام المعتكفين في ساعات متأخرة من الليل.
  - منع إدخال مركبة وجبات السحور في أيامٍ متفرقة.
  - منع بعض المعتكفين من إدخال خيامهم.



- أغلقت سلطات الاحتلال أبواب الأقصى خلال أشهر الرصد بأكثر من ذريعة، من بينها في 2024/5/5 حين أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد، وتمركزت أمام أبواب البلدة القديمة، ومنعت الدخول إليها لنحو نصف ساعة. وفي 2024/9/15 أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى، على أثر تنفيذ عملية طعن قرب باب العمود.
- أصدرت سلطات الاحتلال نحو 400 قرار إبعاد عن القدس والأقصى، وتمتدّ مُدد الإبعاد ما بين أيام معدودة إلى ستة أشهر قابلة للتجديد، وتضمنت هذه القرارات 38 قرار إبعاد عن مدينة القدس، و197 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و87 قرار إبعاد عن البلدة القديمة، و10 قرارات منع دخول الضفة الغربيّة.
- شملت قرارات الإبعاد في هذا العام مرابطين وموظفين في دائرة الأوقاف، وصحافيين، وأسرى محررين، إضافةً إلى عددٍ من رموز الدفاع عن القدس والأقصى، ومن أبرز الشخصيات التي أصدرت سلطات الاحتلال بحقها قرارات إبعاد، خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث، وعضو لجنة أولياء أمور مدارس القدس مؤمن محيسن، والناشط عبد االلّٰه غيث، إلى جانب عشرات آخرين.
- رسخت أذرع الاحتلال الأمنية دورها واحدة من أهم أدوات فرض السيطرة على الأقصى، وتحولت في السنوات الأخيرة إلى رأس الحربة التي تستهدف المرابطين والمصلين على حدٍ سواء، إلى جانب أنها الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد الأقصى، ووصلت خلال أشهر الرصد إلى مشاركة العناصر الأمنية الإسرائيليّة في أداء هذه الطقوس.
- خلال مدة الرصد رسخت الاقتحامات الأمنية للمسجد عددًا من الأدوار بالغة الخطورة، وهي:
- توفير المزيد من الحماية لأداء المستوطنين الطقوس اليهوديّة العلنية، وملاحقة أي عناصر بشريّة إسلامية، يُمكن أن تعرقل أداء هذه الطقوس أو تمنعها.



- تشديد القيود المختلفة أمام أبواب الأقصى وفي أزقة البلدة القديمة، بعد انطلاق العدوان على غزة في 2023/10/7، وهي إجراءات منعت المصلين من أحياء القدس من الوصول إلى المسجد.
- فرض قوات الاحتلال نفسها الجهة المتحكمة بأبواب الأقصى، في سياق معركة "السيادة" على المسجد، وهو ما عاد للظهور خلال شهر رمضان مع تركيب قوات الاحتلال أقفاصًا حديديّة أمام عددٍ من الأبواب.
- تمديد أوقات الاقتحامات شبه اليوميّة، من خلال السماح للمستوطنين باقتحام الأقصى قبل 15 دقيقة من أوقات الاقتحام المعتادة.
- الاستهداف المتكرر للساحات الشرقية للأقصى، من خلال اقتحام مصلى باب الرحمة ومحاولة إفراغ محتوياته، واعتقال المصلين الذين يرابطون في هذه المنطقة.

- منذ السابع من أكتوبر 2023 ضاعفت شرطة الاحتلال تركيب كاميرات المراقبة في أحياء القدس عامة، وبلدة سلوان خاصة، ومن ذلك أعمال التركيب والصيانة التي نفذتها في مجمع الكاميرات المقابل لمسجد "محمد الفاتح" في حي رأس العمود في 2024/7/3.
- إلى جانب القيود المفروضة أيام الجُمعة، وخلال شهر رمضان، صعدت قوات الاحتلال إجراءاتها العقابية بالتزامن مع المناسبات الإسلامية، ففي 2024/6/15 وتزامنًا مع توافد المصلين إلى الأقصى في يوم عرفة، شددت قوات الاحتلال إجراءاتها أمام أبواب المسجد، ومنعت الشبان من الدخول إليه، وشهد هذا اليوم تجول مركبة كهربائية لشرطة الاحتلال في ساحات الأقصى. وفي 2024/6/16 بالتزامن مع اليوم الأول من عيد الأضحى فرضت قوات الاحتلال إجراءات مشددة، ولم تسمح إلا لأعداد قليلة من المصلين بالوصول إلى الأقصى، وأدى صلاة العيد في المسجد نحو 40 ألف مصلٍ.
- حاولت الشرطة الإسرائيليّة فرض وجودها داخل المسجد في أوقاتٍ مختلفة من اليوم، وقد شهدت أشهر عام 2024 تكررًا لاقتحام المسجد من قبل قوات الاحتلال خارج أوقات الاقتحام الاعتياديّة، وخاصة في أثناء



صلاة الجمعة، وأشارت مصادر مقدسيّة إلى تكرر هذا الاعتداء منذ بداية العدوان على قطاع غزة في عام 2023، ويشهد العديد من هذه الاقتحامات تمركزًا لهذه العناصر الأمنية في عددٍ من المواضع داخل الأقصى، وهي:

- بجانب سبيل الكأس قبالة المصلى القبلي.
- حول بوائك قبة الصخرة.
- عند مدخل الخلوة الجنبلاطية.

- واصلت سلطات الاحتلال استهداف مصلّى باب الرحمة إذ اقتحمه عناصر الاحتلال الأمنية، وأخرجوا من داخله المصلين والمعتكفين، وقطعوا تمديدات الكهرباء والإضاءة. ولم تسلم مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى من اعتداءات المستوطنين، وعتاة المتطرفين، من خلال الاقتحام وأداء الطقوس العلنية، وتحطيم شواهد القبور.
- تابعت أذرع الاحتلال المختلفة تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، في عددٍ من المواضع وخاصة في بلدة سلوان وقرب بعض حوائط المسجد، وحارة الشرف. كما كثفت أذرعها تنفيذ المشاريع التهويديّة التي شملت فرض المزيد من القيود أمام أبواب الأقصى وفي محطيه، من خلال زرع أدوات مراقبة إلكترونيّة حديثة، عبر تركيب منظومة متكاملة من الكاميرات، والمجسات، وأجهزة التنصت، وأجهزة الاتصالات، وما يتصل ببناء مشاريع تهويديّة جديدة، من بينها مركز للشرطة الإسرائيليّة.

شهد عام 2024 تصعيدًا عدوانيًّا صهيونيًّا كبيرًا ضدَّ المسيحيين، والمقدسات، والأملاك، والأوقاف، والكنائس، والمقابر المسيحية في القدس، ومن ذلك:

يتعرض المسيحيون في القدس المحتلة لاستهداف مباشر يمسّ وجودهم وكنائسهم، ومن أبرز ما تعرضوا له فرض القيود المختلفة بالتزامن مع الأعياد المسيحيّة، وحرمان الفلسطينيين المسيحيين من الضفة الغربية من المشاركة في القداديس المقامة في كنائس القدس المحتلة، إضافةً إلى نشر الحواجز الحديديّة في أزقة البلدة القديمة، ومنع المصلين من الوصول إلى الكنائس.

عادت إلى الواجهة خلال شهر حزيران/يونيو 2024 قضية فرض ضريبة "الأرنونا" على الكنائس المسيحيّة في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن



الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي 2024/6/23 قال رؤساء الكنائس المسيحية في القدس ويافا والناصرة والرملة، إن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية "الأرنونا"، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ سنوات عدة. وتُشير المعطيات إلى أن الضرائب تشمل نحو 882 عقارًا في شطري القدس الشرقي والغربيّ، وتصل المتأخرات المفترضة إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي. وتسعى سلطات الاحتلال عبر هذه القرارات إلى فرض المزيد من الحصار على هذه الكنائس، إذ تمتلك أجزاء كبيرة من شطري القدس المحتلة، ودفع بعض هذه الكنائس إلى بيع جزءٍ من أملاكها لسدّ ديونها.

بلغ عدد حالات الاعتقال عام 2024 في القدس 2079 حالة اعتقال، من بينها: 34 طفلاً (أقل من 12 عامًا)، و310 فتًى، و100 من الإناث. وتراجع عدد المعتقلين المقدسيين في عام 2024 بنسبة 36%، في مقارنة مع عام 2023 الذي شهد 3261 حالة اعتقال.

نفذت سلطات الاحتلال 251 عملية هدم في عام 2024، من بينها 151 عملية هدم نفذها الاحتلال، و 100 عملية هدم قسري نفذها أصحابها بضغط من سلطات الاحتلال. وفي مقارنة مع معطيات الهدم في السنوات الماضية، بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023 نحو 209 منشأة، و 140 منشأة في عام 2022 ، وتشير هذه الأرقام إلى تصاعد عمليات الهدم في عام 2024 بنحو 22% بالمقارنة مع العام الذي سبقه، بينما أشارت مصادر فلسطينية أخرى إلى أن عدد عمليات الهدم نحو 333 عملية.

درست "اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 62 مخططًا هيكليًا خلال عام 2024، لأغراض "التوسع الاستيطاني"، وبحسب الهيئة فقد صادقت اللجنة على 29 مخططًا، وقدمت للإيداع 33 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 10386 وحدة استيطانيّة جديدة، على مساحة 3094 دونمًا.

بموازاة حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، مضت أذرع الاحتلال الإسرائيليّ الاستيطانيّة قدمًا في مشاريعها لتوسيع الاستيطان، فقد بيّن تقريرٌ لصحيفة الغارديان البريطانية في نيسان/أبريل 2024، أن سلطات الاحتلال سرَّعت بناء المستوطنات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة،



وبحسب الصحيفة فإن الاحتلال ركز العمل في 20 مشروعًا استيطانيًا يضم آلاف الوحدات الاستيطانية، بعض هذه المشاريع حظي بموافقة أذرع الاحتلال للبناء، وبعضهااستُكمل بناؤُه.

سعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب تأمين شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلاً آمنًا، في ما بين مستوطنات المدينة المحتلة، وتنوعت هذه المشاريع بين افتتاح أنفاق جديدة تربط مستوطنات المدينة المحتلة، وافتتاح محطة ضخمة للحافلات الكهربائية، لتعزيز شبكة المواصلات العامة، إضافةً إلى افتتاح عددٍ من الحدائق العامة في عددٍ من المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة.

تستفيد سلطات الاحتلال من أي مناسبة "وطنية" إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدس المحتلة، وتختلق تاريخًا يهوديًا دخيلاً، ومن أبرز هذه المناسبات يوم "توحيد القدس"، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، وفي 2024/6/5 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال "مسيرة الأعلام" الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف المستوطنين بحماية قوات الاحتلال. إضافةً إلى بناء نصب تذكاريّ لقتلى الاحتلال خلال العدوان على غزة، إضافة إلى ما رافق عيد "الأنوار/الحانوكاه" من مظاهر تهويديّة مختلفة.

بحسب مركز "هموكيد" سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2023، الهويات الزرقاء لـ 61 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 34 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 58 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14869 فلسطينيًا من القدس المحتلة ما بين عامي 1967 و2023، وتُشير هذه الأرقام إلى أن سلطات الاحتلال سحبت ما بين عام 2020 و2023 نحو 168 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس المحتلة.

شهدت مدارس القدس المحتلة منذ بداية العدوان على غزة في 2023/10/7 حملات استهداف متصاعدة، فقد نفذت وزارة المعارف الإسرائيلية إجراءات



عدوانية عديدة تجاه المدارس في مدينة القدس، وخاصة المدارس الخاصة التي تحصل على تمويلٍ جزئي من وزارة المعارف، في محاولة لمنع هذه المدارس من تطبيق المنهاج الفلسطيني. وقد شملت هذه الإجراءات اقتحام المدارس، وتفتيشها فجأة، وشملت حملات التفتيش اقتحام الصفوف الدراسيّة، وتفتيش الحقائب المدرسية، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون، وعلى أثرها اتخذت وزارة المعارف عددًا من الإجراءات العقابية من بينها:

- وقف مؤقت للتمويل من قبل المعارف.
- التحقيق مع مدير المدرسة والمسؤولين الآخرين عن المدرسة.
- تهديد المدارس بسحب التراخيص الخاصة بها.

تستمرّ معاناة المدارس الفلسطينية جراء نقص الغرف الصفيّة، ويُشير تقرير أعدته "جمعية حقوق المواطن" الإسرائيليّة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية، يقدّر بنحو 1000 غرفة تدريسيّة، ويمتدّ النقص إلى المرافق التعليميّة، والمعلمين والمدربين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وانخفاض جودة التعليم، ومن الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم، وتفاقمت في السنوات الماضية، ما يُمكن تسميته "الفجوة الرقمية"، إن من جهة اختلاف أدوات التقنية المستخدمة في المدارس الفلسطينية وتلك المدعومة من الاحتلال، أو من جهة معاناة الطالب في المدارس الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة.

لم تقف محاولات الاحتلال استهداف المنهاج الفلسطيني عند الطلاب والمدارس فقط، بل امتدت إلى الجامعات وتوظيف المعلمين، ففي 2024/12/25 صادقت "الكنيست" الإسرائيليّة على مشروع قانون يمنح مدير عام وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية صلاحية رفض إصدار رخص تدريس أو موافقات توظيف للمعلمين من القدس والداخل المحتل، الحاصلين على شهادات أكاديمية من جامعات فلسطينية، وقد حصل مشروع القانون على موافقة اللجنة الوزارية للتشريع، ومن المتوقع أن يُطرح للقراءة الأولية في "الكنيست" مع بداية عام 2025، وبحسب مشروع القانون لن يعود بمقدور المعلمين من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ودرسوا في الجامعات



الفلسطينية مواصلة عملهم، إذ سيضطرون لإعادة الدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وبحسب متابعين تأتي هذه القرارات لفرض المزيد من التضييق على الجامعات الفلسطينية في القدس المحتلة، ودفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات التابعة للاحتلال، عبر خنق فرص العمل المتاحة لمن يلتحق بالجامعات الفلسطينيّة.

تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، عبر قرارات الإغلاق، بذرائع مختلفة، في محاولة لإضعاف بنية المجتمع الفلسطيني في المدينة المحتلة، ومحاولة إزالة أي مقومات للصمود فيه، وشملت المضايقات قرار هدم مركز معلومات وادي حلوة، وحظر عمل قناة الجزيرة، واستهداف الصحفيين، وقمع أي فعاليات تضامنية مع غزة، وصولاً إلى حظر عمل "الأونروا"، وإقرار قوانين في "الكنيست" لتجريمها.

تعرضت وكالة "الأونروا" إلى هجمة شرسة، وصلت إلى حدّ إقرار قوانين في "الكنيست" الإسرائيلية لحظر عملها، وفي النقاط الآتية أبرز ما تعرضت له الوكالة في عام 2024:

- نظم المستوطنون وقفاتٍ ومظاهرات أمام مقرّ "الأونروا" في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، ففي 2024/1/29 نظّموا وقفة بدعوةٍ من نائب رئيس بلدية الاحتلال آريه كينغ، تحت شعار "القدس لن تكون غزة". وفي 2024/3/18 علقوا على باب المقرّ لوحة كُتب عليها "مقرّ الإرهاب..الأونروا هي حماس". وفي 2024/3/20 نظموا مظاهرة أخرى سكبوا فيها مادة حمراء، في إشارة إلى الدم، ووضعوا أكياسًا سوداء في إشارة إلى الجثامين.
- على أثر تصاعد الاعتداءات على مقر "الأونروا"، أعلن فيليب لازاريني المفوض العام للوكالة في 2024/5/10 عن إغلاق مقر "الأونروا" الرئيسي في حي الشيخ جرّاح، إلى حين استعادة الأمن المناسب في المكان.
- طلبت سلطات الاحتلال في 2024/5/30 من "الأونروا"، إخلاء مقرها الرئيس، وأعطت الوكالة مهلة شهر لتنفيذ الإخلاء، بذريعة "استخدام الأرض من دون موافقة دائرة أراضي إسرائيل"، إلى جانب دفع 27 مليون شكيل (نحو 7.2 مليون دولار أميركي) إيجارًا متأخرًا.

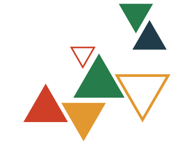


- بالتزامن مع إعداد مسودة قانون "قطع العلاقة مع الأونروا" وطردها من القدس المحتلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 عبر لجنة الشؤون الخارجية والأمن في "الكنيست" الإسرائيلية، أعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" في 2024/10/10 عن مصادرة الأرض التي يقع عليها مقر "الأونروا"، لبناء مستوطنة تضم 1440 وحدة استيطانية.

- في 2024/10/28 أقرّت الهيئة العامة للـ"كنيست" القانون الذي يحظر نشاط الوكالة داخل الأراضي المحتلة، إضافةً إلى قانونٍ ثانٍ يحظر الاتصال معها، وأيّد 92 عضوًا في "الكنيست" مشروع القانون، بينما عارضه 10 أعضاء فقط.

- تسعى سلطات الاحتلال إلى إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، وربطه بشكلٍ كامل بمنظومات الاحتلال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد أظهرت الخطة الخمسية التي أقرتها حكومة الاحتلال في عام 2023، نية الاحتلال تحويل الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى "عمالة رخيصة" في مشاريع الاحتلال، والتقنية منها على وجه الخصوص، وتحاول سلطات الاحتلال استغلال حالة الفقر المستشرية في القدس المحلة، إذ يقدّر مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن نحو 80% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، ويُشير المركز إلى أن الوصول إلى هذه الأرقام جاءت نتيجة مخططاتٍ إسرائيليّة على مدار السنوات الماضية بهدف إفقار المقدسيين.

- فاقمت إجراءات الاحتلال من الواقع الاقتصادي للمقدسيين، فتزامنًا مع العدوان على القطاع، فصل الاحتلال كثيرًا من المقدسيين من أعمالهم تعسفيًا، بذرائع واهية من بينها التضامن مع غزة، ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تُعدّها سلطات الاحتلال "تحريضيّة وداعمة للإرهاب". ونشر جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي في شهر أيار/مايو 2023 معطيات تُشير إلى أن 74% من الفلسطينيين في القدس المحتلة غير راضين عن وضعهم الاقتصادي، وأن 44% من سكان القدس يجدون صعوبة في تغطية نفقات الأسرة الشهرية، ومن بين هؤلاء يشكل الفلسطينيون الأغلبية إذ يشكلون نحو 78% ممن يعاني صعوبة في تغطية نفقات الأسرة.





الفصل الثاني: تطورات المقاومة والمواجهة مع الاحتلال

تراجع عدد عمليات المقاومة بشكل كبير خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، فقد بلغ عدد عملياتها 176 عملية فقط حتى شهر آب/أغسطس 2024، مقابل 2911 عملية في عام 2023 (1633 عملية حى نهاية آب/أغسطس 2023) وفقًا لإحصائيات الشاباك، منها 6 فقط في القدس مقابل 319 في عام 2023. ووفقًا للإحصائيات الفلسطينية بلغ عدد عمليات المقاومة 6102 في عام 2024 مقابل 14342 عملية في عام 2023. ويعزى هذا التراجع إلى تشديد الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك تكثيف الحواجز والبوابات الحديدية، والاعتقالات الجماعية التي استهدفت الكوادر المقاومة.

أسهمت ظاهرة التشكيلات المسلحة التي أخذت تتكرس منذ عام 2021، في تعزيز مشهدية المقاومة في عام 2024، لا سيما في مخيمات جنين وطولكرم، بسبب عمليات التصدي لحملات الاحتلال الإسرائيلي واقتحاماته التي تستهدف كوادر المقاومة في هذه المخيمات، وقد أسفرت مواجهة هذه الحملات عن العديد من عمليات تفجير العبوات وإطلاق النار، وامتدت هذه المشهدية إلى المدن والريف من حول المخيمات، وإلى مناطق أخرى في شمال الضفة الغربية كمخيم بلاطة، ومدينة نابلس، ومخيم الفارعة في طوباس.

رغم التراجع الكمي لعمليات المقاومة، برزت العمليات الفردية أداة فعّالة، لما تحمله من عنصر مفاجأة وصعوبة التنبؤ بحدوثها، واكتشافها المسبق، وكان لها تأثيرات مباشرة قوية في المستوطنين والجنود الاحتلال رغم القيود الأمنية



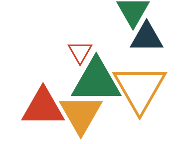
المشددة. اعتمدت هذه العمليات على أساليب متجددة مثل: إطلاق النار، والدعس، والطعن، وتفخيخ السيارات، وهذا يؤكد استمرار قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، ومرونة المقاومين في التعامل مع الاحتلال.استهدفت سلطات الاحتلال المقاومة عبر سلسلة من الإجراءات العقابية، شملت الإعدامات الميدانية، وهدم منازل منفذي العمليات، واعتقال ذويهم، إضافة إلى اعتقال ما يقرب من 10 آلاف فلسطيني خلال عام 2024 وفقًا لإحصائيات فلسطينية، علاوة على الحملات المركزة والطويلة لمخيمات شمال الضفة الغربية، لا سيما جنين وطولكرم. يُضاف إلى ذلك تصاعد استخدام الاحتلال للإجراءات الاستفزازية، مثل مصادرة الأموال والأسلحة، وحجز جثامين الشهداء.

ظلت القدس محورًا أساسيًا للمقاومة، إذ شهدت سلسلة من المواجهات اليومية مع الاحتلال، إضافة إلى 358 عملية مقاومة خلال العام، منها 41 عملية نوعية، رغم التشديدات الأمنية الكبيرة، وهذا ما عزز مكانتها رمزًا للصمود والمقاومة الفلسطينية. فقد أسهمت السياسات الاستيطانية والتهويدية المتزايدة في تعزيز زخم المقاومة، خاصة على المستوى الشعبي.

برزت المواجهات الشعبية وسيلة مهمة لمواجهة الاحتلال، فقد شهد عام 2024 نحو 2960 مواجهة خلال العام، وأسهمت هذه المواجهات في الحفاظ على روح المقاومة الجماعية وتعزيز التضامن الشعبي.

رغم القبضة الأمنية المشددة للاحتلال وإجراءات العقاب الجماعي والممارسات القمعية المشددة، نجحت المقاومة في تنفيذ عمليات نوعية موجهة للاحتلال في مناطق مختلفة، بما في ذلك داخل عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وفي عمليات "تل أبيب" و"رعنانا". وهو ما يؤكد استخدام المقاومة تكتيكات جديدة ومتطورة، وصعوبة اكتشاف الخلايا المقاومة.

تؤدي السلطة دورًا كبيرًا في تقويض العمل المقاوم من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وهذا ما أثار استياء شعبيًا واسعًا، وزاد من حالة عدم الثقة بين الشعب الفلسطيني والسلطة.





الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

- مزيد من التشدّد والقسوة والقمع والترهيب والحظر وممارسة السطوة في سلوك الاحتلال في عموم فلسطين بما في ذلك القدس، بالتزامن مع حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

- تشدُّد في تعقّب المقدسيين ورصد تواصلهم على مواقع التواصل الاجتماعي واعتقالهم على هذا الأساس.

- أجمعت المواقف الفلسطينية على خطورة الانتهاكات وممارسات التصعيد من جانب الاحتلال في القدس والمقدّسات.

- اشتركت المواقف الفلسطينية عموماً في حضّ العالم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي على التصرّف والتحرك.

- ركّزت مواقف قوى المقاومة الفلسطينية على الدعوة إلى تحرّكات شعبية وإلى تصعيد المقاومة وحشد قوى الشعوب والتضامن العالمي.

- كانت القدس حاضرة بوضوح في معركة "طوفان الأقصى"، وكان من أهدافها الردّ على الاعتداءات والانتهاكات المتصاعدة التي تستهدف القدس والمقدسات.



- تواجه المواقف الفلسطينية معضلة التبايُن بين خطّيْن أساسيين، بصفة تُضعف جدوى هذه المواقف مع الأزمة السياسية والارتهان لاتفاقات أوسلو والتنسيق الأمني.

- ثمّة قصور في خيارات الاستثمار الفلسطيني الممكن لمكتسبات التفاعل الإقليمي والدولي وتضامن الشعوب والجماهير مع قضية فلسطين بسبب غياب القيادة الجامعة.

- عبّرت عموم الفصائل والقوى الفلسطينية عن مواقف عديدة في ما يتعلّق بالقدس، مع التحذير من تصاعد انتهاكات الاحتلال وممارساته التصعيدية بشأن المقدّسات.

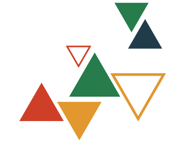
- قامت هيئات ومنظمات ولجان وحملات شعبية ومدنية وتخصصية فلسطينية بالعديد من التحرّكات والمواقف خلال عام 2024 بشأن القدس.

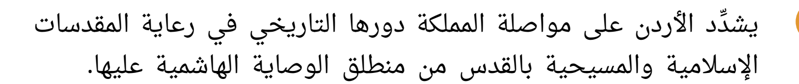
- حضرت قضية فلسطين خلال سنة 2024 في الخطاب الرسمي العربي والإسلامي بالطريقة التقليدية التي كانت في السنوات السابقة على الرغم من مضاعفة المخاطر، وبرزت على مواقع التواصل الاجتماعي حملات واسعة للتفاعل مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى بروز تفاعل شعبي تفاوتت وتيرته صعودًا ونزولًا.

- شهدت القدس تطوّرات تصعيدية من جانب الاحتلال، استثارت ردود فعل عبر العالم العربي والإسلامي، وإن جاءت نمطية ولفظية أساسًا.

- واصل الاحتلال التصعيد والاستفزاز في القدس والمقدسات من دون تطوّر ملموس في الردود العربية والإسلامية، لكنّ قيادة الاحتلال تبدو حذرة من الإقدام على تغيير جوهري للوضع القائم في المسجد الأقصى خشية عواقب ذلك.

- تصعيد انتهاكات الاحتلال بحقّ المقدسات، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، مثّل تحدِّيًا للوضع التاريخي القائم والدور الأردني في الإشراف على المقدسات.





- يشدِّد الأردن على مواصلة المملكة دورها التاريخي في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.
- صدرت عن العديد من الهيئات والتجمّعات والشخصيات البارزة العربية والإسلامية مواقف متضامنة مع الشعب الفلسطيني في القدس ومندّدة بانتهاكات الاحتلال في المدينة واعتداءاته على مقدّساتها.
- أطلق وزراء متطرفون في حكومة الاحتلال تصريحات ومواقف تصعيدية غير مسبوقة تقريبًا بشأن القدس والمسجد الأقصى المبارك.
- تخشى قيادات الاحتلال السياسية والأمنية عادة من أن يؤدِّي تغيير صفة المسجد الأقصى إلى ردود أفعال عنيفة تفجِّر الأوضاع محليًا وخارجيًا.
- تمادى الاحتلال في تقييد عمل الأمم المتحدة والتحريض ضدّها وضد قيادتها ووكالاتها.
- قرار الاحتلال حظر عمل "الأونروا" ومنع التواصل مع موظّفي الوكالة يمثِّل مخاطرة جسيمة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في داخل فلسطين بما في ذلك منطقة القدس.
- تتضمّن الخدمات التي تقدِّمها "الأونروا" في القدس الرعاية الصحية الأوّلية لـ 70 ألف مريض والتعليم لأكثر من 1100 طالب، وتبعات قرار الاحتلال تمثِّل إضراراً جسيماً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين وعموم المجتمع الفلسطيني.
- شهد عام 2024 تطوّراً مهماً على صعيد وضع الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد عدم قانونيّته، خاصة فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامّة الذي أعقبها.
- حذّرت هيئات دولية مختصّة من تسارع وتيرة الهدم على المنازل والمنشآت الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين قسرياً في الشطر الشرقي من القدس وتوسيع المستوطنات.



- حذّرت هيئات دولية من أنّ الاحتلال يسرِّع وتيرة الخطوات الرامية إلى ترسيخ ضمّ الضفة الغربية بما يشمل الشطر الشرقي من القدس، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستبدال المستوطنين بالمجتمعات الفلسطينية بما يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

- أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه العميق بشأن "الأفعال والتصريحات الخطيرة والاستفزازية التي أدلى بها وزير إسرائيلي في الأماكن المقدسة في القدس"، وشدّد على "أهمية الحفاظ على الوضع الراهن لتلك الأماكن".

- خيّم على عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن موقفه الداعم لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

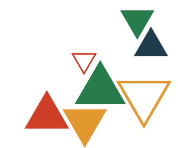
- في سياق حشد المواقف خلال حرب غزة تحدّثت إدارة بايدن عن التمسّك بـ"حلّ الدولتين" لإضفاء توازن شكلي على مواقف إدارته الداعمة للحرب.

- لم تتراجع إدارة بايدن عن قرارات إدارة ترمب الأولى في ما يتعلّق بالقدس، فلم تقُم بمعالجة إعلان ترمب القدس عاصمة لكيان الاحتلال، وأبقت على السفارة الأمريكية في القدس.

- تحمل عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض مخاطر إضافية على القدس والمقدّسات فيها وعلى قضية فلسطين عمومًا.

- النمط المعروف عن ترمب وقراراته المتغطرسة وخطواته المفاجئة وكسر قواعد العمل الدولي يُنذر بأن تحمل ولايته الثانية تهديدات مُحيقة بالقدس والمقدّسات.

- لم يطرأ خلال عام 2024 تغيُّر يُذكر على مواقف أطراف دولية أخرى، منها الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين في ما يتعلّق بالقدس أو الاستيطان أو رؤية الدولتين.



- شهد عام 2024 انتكاسة لعلاقات الاحتلال مع القارّة الأفريقية، شملت تحركات قضائية دولية ومنع وفد إسرائيلي من حضور قمة الاتحاد الأفريقي.

- يغلب على مواقف العديد من دول أمريكا اللاتينية مواقف إيجابية أو تضامنية مع فلسطين، بينما يحمل سياسيون شعبويون توجّهات يمينية متطرفة ومؤيدة للاحتلال في بعض الدول، مثل الرئيس الأرجنتيني الحالي والرئيس البرازيلي السابق.

- المواقف والقرارات الأممية وقرارات المحاكم الدولية لم تضبط الاحتلال ولم تردعه، فهو يواصل نهجه المتغطرس نحو مزيد من التصعيد.

- المواقف الرسمية العربية والإسلامية حافظت على وتيرة نمطية في إصدار البيانات والتصريحات والقرارات والتصويت في الهيئات الدولية، من دون خطوات عملية ضاغطة على الاحتلال الإسرائيلي أو داعميه.

- طوّرت دول من الجنوب العالمي مواقف ضاغطة على الاحتلال وداعميه، بما فيها الملاحقة القضائية الدولية وقطع العلاقات أو تخفيضها.

- تناولت العديد من المنظمات الحقوقية والحملات المدنية عبر العالم خلال عام 2024 شؤونًا متعلِّقة بالقدس، ونظّمت تحرّكات أو أصدرت تقارير ومواقف ذات صلة.

- شهد التضامن العالمي مع فلسطين تطوّرات ملحوظة كمًّا ونوعًا وانتشارًا في سياق حرب الإبادة.

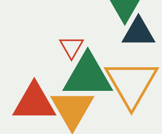
- تنضج مزيد من الآليّات والمنصّات وشبكات العمل والمبادرات التخصصية الداعمة لفلسطين حول العالم ويتنامى مفعولها الضاغط.



الاتجاهات والمآلات

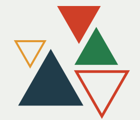
على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- مع تصاعد موقع "المعبد" في الخطاب السياسي والشعبي الإسرائيلي، ومحاولة اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيليّة كسب المزيد من "الإنجازات" على أرض الواقع، فإن أذرع الاحتلال التهويديّة ستسعى إلى رفع أعداد المستوطنين المُقتحمين للمسجد الأقصى في عام 2025، مستفيدةً من حالة التأجيج حول "المعبد" في مجتمع الاحتلال، وستستغل الأعياد اليهوديّة، والمناسبات الوطنية الإسرائيليّة، لتكثيف أداءٍ الطقوس اليهوديّة العلنية، على غرار السجود الملحمي الجماعي، والنفخ في البوق، وإدخال القرابين.
- في ظل قدرة المستوطنين على تنفيذ جملة من الطقوس المرتبطة بـ"المعبد" المزعوم في عام 2024، في مقابل فشلها المتكرر في إدخال القرابين الحيوانيّة خلال عيد "الفصح" العبري، فقد يشهد عام 2025 محاولات جديدة لإدخال القرابين الحيوانيّة، وتحويل قضية القرابين إلى واحدة من المعارك المحورية.
- ستصعد "منظمات المعبد" مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى المبارك وأبوابه، ومنحها صلاحياتٍ استثنائية في ساحات المسجد الأقصى، وخاصة قرب مصلى باب الرحمة. إضافةً إلى محاولة هذه المنظمات تحويل مطالباتها إلى حقائق على أرض الواقع.
- ستفرض قوات الاحتلال المزيد من التحكم بأبواب المسجد الأقصى، وستتشدد القيود على أوقات الصلاة وعدد المصلين، بناءً على ما استطاعت قوات الاحتلال تحقيقه أمام أبواب المسجد والبلدة القديمة، بالتوازي مع العدوان على قطاع غزة، وهو ما سينسحب على المناسبات الإسلامية على غرار شهر رمضان والعيدين، وفي سياق شهر رمضان سيستمرّ منع الاعتكاف في المسجد، لتضييق الخناق على حراس المسجد والخطباء عبر الاعتقالات وقرارات الإبعاد.
- سنشهد المزيد من استهداف دور دائرة الأوقاف الإسلامية، من خلال مطالب المنظمات المتطرفة لحكومة الاحتلال تقليص حجم الأوقاف وحضورها في القدس



والأقصى، ومن خلال الأمر الواقع، واستهداف حراس الأقصى ومسؤولي الأوقاف، ومنع تنفيذ عمليات الترميم والصيانة والتطوير الخاصة بمرافق الخدمات والبنى والتحية والعمارة الخاصة بالأقصى، وغير ذلك من الإجراءات السياسية والميدانية.

- ستواصل أذرع الاحتلال الأمنية استخدام المزيد من الأدوات التقنية لمراقبة المصلين والمرابطين، ونصب المزيد من أدوات الرقابة هذه في محيط المسجد الأقصى، وخاصة الكاميرات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام الطائرات المسيّرة الصغيرة لمراقبة المصلين في أيام الجمعة وخلال المناسبات الإسلامية.
- ستسعى المنظمات المتطرفة بالتعاون مع المستوى السياسي في حكومة الاحتلال إلى تعيين مزيدٍ من المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين في مواقع أمنيّة تؤثر بشكلٍ مباشر في المسجد الأقصى، وفتح المجال أمام المستوطنين لتحقيق قفزات في أعداد المقتحمين أو طبيعة وجودهم في المسجد، إن من جهة المساحة أو الأوقات وغيرها، وسيعزز ذلك الوجود العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في البلدة القديمة ومحيط الأقصى.
- تكثيف مساعي فرض التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، واستباحة جميع أبواب الأقصى والسعي إلى فتح أبواب جديدة للمقتحمين غير باب الغاربة، والعمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.
- ستواصل سلطات الاحتلال في استهداف منطقة المسجد الأقصى من خلال المشاريع التهويدية التي تهدد طابعها. وستعمل على تكريس المخططات التي تستهدف حائط البراق، والقصور الأموية، ومقبرة اليوسفية، واستكمال مشروع القطار الهوائي المعلق "التلفريك"، والقطار الخفيف، وتوسيع باب المغاربة، وتهويد باب الخليل، وزيادة عمليات الحفر أسفل المسجد الأقصى، لإضعاف أساساته وتعريضه لخطر الانهدام جراء أي هزة أرضية.
- ستمضي قدمًا أذرع الاحتلال في تنفيذ المزيد من عمليات إخلاء وهدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم، بذريعة البناء من دون ترخيص، أو بزعم مليكتها لليهود،



أو في سياق فرض العقوبة الجماعية على سكان القدس المحتلة، ولا سيما عائلات الشهداء ومنفذي العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه؛ في إطار تفريغ الأحياء الفلسطينية من سكانها واستبدال المستوطنين اليهود بهم، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي للقدس.

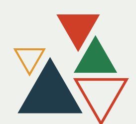
- سيستمر الاحتلال في تحقيق سياسة عزل الأحياء الفلسطينية وقطع تواصلها العمراني والسكاني عن المسجد الأقصى، من خلال تفريغ حي الشيخ جراح من ساكنيه والأحياء الإسلامية الأخرى المحاذية للمسجد، بهدف إحكام الحصار على الأقصى والتحكم بالمسارات والطرق المؤدية إليه؛ لإعاقة تدفق المقدسيين للتصدي لعمليات اقتحام قطعان المستوطنين.
- تصاعد القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على المناسبات الدينيّة الإسلاميّة والمسيحية، وفرض تضييقات تؤثر في القادمين إلى المدينة المحتلة من مختلف المناطق الفلسطينية، والضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص.
- سيواصل الاحتلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، بهدف إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء والمعالم العربية والإسلامية، وجذب المزيد من المستوطنين للسكن في المدينة، وفتح المجال أمام المزيد من السيطرة على أجزاء واسعة منها؛ من خلال تطوير شبكات المواصلات الضخمة التي تسهّل التنقل داخل أحياء المدينة من جهة، وتربط المدينة بالمدن والمناطق الأخرى من جهة أخرى.
- سيشهد قطاع التعليم في القدس المحتلة محاولات جديدة للسيطرة على المزيد من المدارس، في سياق أسرلة القطاع، وجر المزيد من المدارس من خلال السيطرة المباشرة أو الإغراءات أو العقوبات لتدريس المنهاج الإسرائيلي، بالتوازي مع فرض المنهاج الفلسطيني المحرّف على المدارس الفلسطينيّة التي لا تتبع بلدية الاحتلال.
- ستقوم أذرع الاحتلال المختلفة وعلى رأسها بلديته في المدينة المحتلة، بفرض المزيد من الإجراءات والعقوبات بحق المقدسيين وحرمانهم من تطوير أحيائهم ومصالحهم، بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج أسوار مدينة القدس؛ ومواصلة سياسة تجريد المقدسيين من هوياتهم وتقييد إقامتهم وإبعادهم عن المدينة، والعمل على سن المزيد من القوانين العنصرية التطهيرية بحقهم.
- قد يشهد عام 2025 تنفيذًا كاملاً لقرار حظر "الأونروا" من القدس المحتلة، وإغلاق المؤسسات التابعة لها، وخاصة المدارس، وهو ما سيشجع الاحتلال على إغلاق المزيد

من المؤسسات المدنية والخيرية والإعلاميّة الفلسطينية، وقطع التمويل الذي يصل إلى هذه المؤسسات.

- تدهور الخدمات الصحية والتعليمية في الأحياء الفلسطينية، جراء استهداف الاحتلال لوكالة الأونروا، وفرض الحصار على المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

على مستوى الحراك الشعبي والمقاومة

- تصاعد المواجهة مع استمرار سياسات الاحتلال التهويدية والاستيطانية والتضييق على الفلسطينيين.
- نقل الجهد الحربي والأمني الأساسي إلى الضفة الغربية، بعد حرب الإبادة الجماعية على غزة، بهدف تفكيك التشكيلات المسلحة، ولتعويض الفشل في الحرب على غزّة، بالرغم ممّا اقترفه الاحتلال من إبادة ودمار هائل.
- قد تؤدي الحملات الأمنية المكثفة على الضفة الغربية، إلى تفكيك أو إضعاف التشكيلات المسلحة في شمال الضفة، ولكنها من جهة أخرى قد تستدعي أشكالًا وأنماطًا جديدة للمقاومة، وتدفع نحو انخراط أعداد وشبان ومناطق أخرى في العمل المقاوم.
- من المحتمل أن يدفع هجوم الاحتلال المركز على مخيمات الشمال الفصائل إلى البحث في تطوير تجارب أخرى، والاستفادة من دروس تلك التجربة السابقة.
- التشديد على الضفة الغربية، علاوة على حالة الإلهام التي سببتها معركة "طوفان الأقصى" من شأنه الدفع نحو استمرار نمط العمليات الفردية.
- سيزيد الاحتلال الإسرائيلي من قيوده على الفلسطينيين، بتشديد قبضته الأمنية من خلال زيادة عدد الحواجز العسكرية، وتعزيز مراقبة الفلسطينيين باستخدام التكنولوجيا، وفرض قيود أمنية أشد على الحركة والتنقل، مع المزيد من القمع والعقوبات الجماعية مثل الهدم الممنهج للمنازل، والاعتقالات الجماعية، والإبعاد القسري لعائلات منفذي العمليات.
- وهذه السياسات ومشهدية القمع والمقاومة في الضفة من شأنها أن تعمق من عزلة السلطة الفلسطينية لا سيما مع تصاعد الاستياء الشعبي من التنسيق الأمني، وهو ما قد يفرض تحديات داخلية على استقرار السلطة وشرعيتها.



- تعزيز الالتفاف الشعبي حول المقاومة، لا سيما بعد ما مثلته حرب الإبادة الجماعية على غزة من إلهام بفضل صمود المقاومة والشعب، وما غرسته من إرادة ثأرية بسبب جرائم الاحتلال غير المسبوقة.
- مع استمرار التوترات في القدس، قد تتحول المدينة إلى بؤرة صراع أكبر، قد تمتد نيرانه إلى خارج فلسطين.
- قد تشهد الأراضي المحتلة عام 1948، ظهور أنماط متجددة من العمل المقاوم، ذات دافع فردي.

على مستوى المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

- إنْ تواصلت أزمة القيادة الفلسطينية والتناقضات الواضحة في بعض التوجّهات والمواقف بين نهج السلطة، وقوى المقاومة والفصائل الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك عرقلة تنفيذ اتفاقات وتفاهمات مبرمة لإدارة الوضع الفلسطيني بصفة جامعة؛ فإنّ ذلك سيواصل إضعاف الموقف الفلسطيني عموماً وإحباط بعض فرص الاستجابة المنشودة للتحديات الماثلة في القدس وعموم قضية فلسطين، وتبديد فرص متاحة لتعزيز مساعي التحرر الفلسطيني من الاحتلال ومواجهة تهديداته المتعاظمة في عموم الأرض الفلسطينية.
- لا تبعث تجربة الاستجابة الرسمية العربية والإسلامية طوال حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت قطاع غزة على التفاؤل مستقبلاً بجدارة هذه المواقف الرسمية على التعامل مع التهديدات والمخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات وقضية فلسطين والمنطقة عموماً.
- ثمة فرص متاحة لإصلاح العمل العربي والإسلامي المشترك وتطوير فعاليّته من واقع النُّذُر والتهديدات المعلنة نحو الإقليم من جانب قيادة الاحتلال والإدارة الأمريكية الداعمة له بصفة جارفة في ولاية دونالد ترمب الثانية.
- ستحاول قيادة الاحتلال وسلطاته ومنظماته وعصاباته التهويدية والاستيطانية استغلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الثانية في محاولة إنجاز "حسم تاريخي" في عموم الأرض الفلسطينية عموماً بما فيها القدس، وقد تجترئ على تجاوز ما عُدّ خطوطاً حمراً في القدس والمقدسات.

- سيكون العالم العربي والإسلامي مرشّحاً لموجات من الغضب على التوجهات العدوانية والتصعيدية التي يتوقع أن يُقدِم عليها الاحتلال مدعوماً من الإدارة الأمريكية الجديدة.

- سيواجه المجتمع الفلسطيني في القدس ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وتعليمية متزايدة، لا سيما بالنسبة للأوساط والمرافق المستفيدة من خدمات وكالة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة التي أقدم الاحتلال على حظر عملها.

- يبقى الواقع السياسي الداخلي لكيان الاحتلال عرضة لتقلّبات وهزّات وتصدّعات محتملة، بما في ذلك المستقبل السياسي لبنيامين نتنياهو، خاصة مع الانقسام المجتمعي الواضح في بنية مجتمع الاحتلال والاستيطان، وتراكمات تأثير "طوفان الأقصى" وتفاعلاته على هذا الواقع بما في ذلك مؤسسة جيش الاحتلال والكفاءة الحكومية.

- تدشّن عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في ولاية ثانية، محفوفاً بفريق يشمل حاملي أفكار عقائدية وأيديولوجية جامحة، ومتحمسين للتهويد والاستيطان، مرحلة جديدة مرشّحة لمفاجآت ذات طبيعة صادمة ولا يمكن استشرافها على وجه التعيين، وهي تفرض استجابات جادّة وفعالة وصارمة من الأطراف المعنية كافّة.

- ستؤدّي ولاية ترمب الرئاسية الثانية إلى تصدّع في الأواصر التحالفية الغربية، وإلى تمايُز متوقّع في السياسات والمواقف بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في ما يتعلّق بقضية فلسطين. من المرجّح أن لا تنجرف أوروبا خلف ترمب في هذا الشأن، لكنّ ذلك لا يعني أنها ستتصدّى لتوجّهات ترمب إذ ستكتفي بعدم الموافقة عليها والامتناع عن مجاراتها من دون مواجهتها.

- سيتواصل التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني مع تأثيرات تراكمية يتوقّع أن تزداد فعاليتها في الضغط والتأثير والعمل الحقوقي والمدني عبر العالم، مع نموّ خبرات التشبيك والتحالف والتنسيق في هذا الاتجاه.

- سيتواصل الاتجاه التحريضي المناوئ للجهود التضامنية والتحركات المدنية وحملات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، وسيتبيّن تأثير التشريعات والإجراءات والخطوات المقيّدة لحرية التعبير المناهض للاحتلال في عدد من البلدان الغربية.



التوصيات

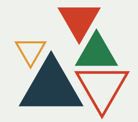
السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- أمام تصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال في غزة والضفة والقدس، وما تعرض له الفلسطينيون في عام 2024 من إجرام ومجازر، من واجب السلطة الفلسطينية المضي في مشروع يرأب صدع الشعب الفلسطيني، محتضنة المقاومة والفصائل المشتبكة مع الاحتلال، وإنهاء كل الآمال التي تعلقها على "الشرعية الدولية" وأي مساعٍ "للسلام"، خاصة أن حصيلة العدوان على غزة هي الأسوأ منذ النكبة.
- وقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن يكون وقفًا حقيقيًا ومباشرًا، لا وقفًا صوريًا، خاصة في ظل استغلال الاحتلال للتنسيق الأمني لقتل المقاومين وقمعهم.
- الانخراط في معركة الدفاع عن القدس والأقصى، ومضاعفة الجهود التي تخدم هذا الهدف، وعدم الاستسلام لواقع إبعاد السلطة عن القدس بفعل اتفاقية أوسلو التي أجّلت حسم مصير القدس.
- على الرغم من عضوية السلطة في العديد من المنظمات الدولية، فإن أداءها أقل بكثير من مساحة الممكن، وخاصة أمام الجرائم الكثيرة التي جرت في الضفة الغربية والقدس المحتلتين في الأشهر الماضية، وهي قضايا تستوجب من السلطة أن ترفعها إلى الأطر والمنظمات الدولية، وأن تصدّرها واحدةً من ملفات الضغط على الاحتلال، خاصة تلك المعنية بالحفاظ على الهوية التاريخية والحضارية لمدينة القدس، وهذا سيساعد في تحويل هذه المساحة إلى واحدةٍ من عوامل القلق الدائم للاحتلال، وتسليط المزيد من الضوء على جرائمه أمام المجتمع الدولي.
- وقف ملاحقة المقاومين وتقديم كل أشكال الدعم لهم.
- ضرورة دعم المقدسيين في قطاعاتهم الحياتية، وخاصة أصحاب المنازل المهدمة لئلا يضطروا إلى الخروج من المدينة المحتلة، إلى جانب فئة التجار في القدس، الذين تضرروا في السنوات الماضية بفعل سياسات الاحتلال والإغلاقات المتكررة، لتثبيتهم في مهنهم ومحالهم.

- تقديم الدعم السياسي والقانوني للفلسطينيين ممن يتعرضون لمخاطر الطرد من منازلهم وأحيائهم، أو الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال من مختلف المناطق المحتلة، فإن ترك هذه الفئات من دون أي دعم، سيسمح للاحتلال بفرض المزيد من التضييق عليهم.

قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية

- تعزيز الوحدة الوطنية بتكثيف التنسيق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية لتعزيز العمل المقاوم.
- تطوير أدوات المقاومة النوعية بالاستثمار في تطوير القدرات التكتيكية والتقنية للمقاومة، بما يضمن تجاوز الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.
- تعزيز الرواية الوطنية الفلسطينية لدعم المقاومة وزيادة مشاركة الشباب، من خلال توعية الفلسطينيين بأهمية المشاركة في المقاومة بكل أشكالها.
- تكثيف المواجهات الشعبية في نقاط التماس، وتنظيم مظاهرات جماهيرية في القدس والضفة الغربية للتعبير عن رفض انتهاكات الاحتلال، وزيادة الضغط عليه وتقويض سياساته الاستيطانية.
- تفعيل دور النقابات والجامعات في دعم الحراك الوطني.
- إبقاء القدس بكل قضاياها عنوانًا أساسيًا من عناوين الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة بعد أن قدمت الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني تضحيات جسيمة وإبداعات مميزة تحت عنوان المسجد الأقصى في معركة "طوفان الأقصى".
- التفاعل الحثيث مع تطورات الأحداث في القدس، وإبقاء الأقصى والقدس في قلب خطابها الإعلامي وأدائها الميداني، وأن يكون لها دورٌ أكبر في حشد الجماهير للرباط في المسجد، عبر مشاركة مناصري هذه الفصائل وأعضائها في الرباط داخل المسجد الأقصى، ودعم المبادرات الشعبية لحشد المزيد من المرابطين، وهذا ما يسهم في قطع طريق الاحتلال للاستفراد بالمسجد الأقصى.
- تسخير أدوات الفصائل الإعلامية ونوافذها وإطلالاتها لنشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والقدس.



الجماهير الفلسطينية

- من المهم أن يكسر الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والأراضي المحتلة عام 48 القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، وأن يستعيد دوره الجبار في مواجهة الاحتلال، لئلا يستفرد الاحتلال بقطاع غزة، وأن تتحول الأراضي المحتلة إلى مسرح لمئات العمليات الفردية النوعية، التي تستهدف المحتلّ، وتقلق أمنه، وأمن مستوطنيه.
- التنبه لما يحاول الاحتلال تنفيذه في القدس عامة، وفي المسجد الأقصى خاصة، من إفراغ للمسجد من المصلين، والسماح للمستوطنين بأداء الصلوات اليهودية العلنية، وهذا ما يرفع سقف مسؤولية الجماهير الفلسطينية القادرة على الوصول إلى المسجد الأقصى، خاصة في الأوقات التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية مع الأعياد الإسلامية.
- عرقلة محاولات الاحتلال استهداف المنطقة الشرقية للأقصى، وخاصة مبنى مصلى باب الرحمة، فالاحتلال ما زال يحاول ضرب مكاسب هبة باب الرحمة، وإعادة إغلاق المصلى، في سياق خططه التهويدية التي تضع هذا الجزء من الأقصى نصب خططها.
- تكثيف الوجود الجماهيري في ساحات المدينة المحتلة، ولا سيما ساحة باب العمود، خاصة في شهر رمضان، لمنع الاحتلال من وضع يده على هذه الساحات، ومنع إقامة فعاليات تهويدية داخلها.

الأردن

- خوض معركة الدفاع عن القدس والأقصى كأنها معركة الدفاع عن الأردن الذي يتحمل مسؤولية الإشراف على المقدسات، ويتعرض لتهديدات جدية بتهجير الفلسطينيين إليه.
- إحداث تغيير جذري في سياسات الأردن تجاه الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، فقد أسهمت سياسة الاقتصار على الشجب والاستنكار في تمادي الاحتلال، وتطوير مخططاته لتشمل تهديد الأردن نفسه.
- استثمار حالة التعاطف الشعبية الأردنية الواسعة مع القضية الفلسطينية؛ لتشكيل ضغط مؤثر في الاحتلال وداعميه، والتسلح بالموقف الشعبي الأردني لمواجهة مخططات تهويد القدس وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن.

- التصدي بحزم لمحاولات الاحتلال تقويض الدور الأردني في القدس والمسجد الأقصى، وخوض معركة على مختلف الصعد لمنع الاحتلال من قضم صلاحيات الأوقاف الإسلامية والتدخل في شؤون المسجد الأقصى.
- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد وخاصة من حراس المسجد الأقصى، وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، وهي خطوة ضرورية على أثر اللبس الذي يحدثه سلوك الأوقاف أحيانًا، وضرورة عدم ركون الأوقاف للدور الوظيفي الإداري فقط، بل التماهي مع ما لدى الجماهير من سقفٍ مرتفع، ومطالب محقة، على غرار إعادة فتح مصلى باب الرحمة.
- استنفار الأردن أدواته الدبلوماسية والقانونية في مختلف المحافل الدولية لفضح الاحتلال، خاصة أن للأردن دورًا كبيرًا في الكثير من القضايا في القدس المحتلة، ابتداءً بالمسجد الأقصى المبارك، وليس انتهاءً بقضة أهالي حي الشيخ جراح، ويمتلك الأردن الكثير من الأدوات إلى جانب كونه المشرف على شؤون المقدسات في القدس، وآخر سلطة سياسية كانت موجودة في القدس قبل احتلالها عام 1967.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية التي تخدم القدس، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.

الحكومات العربيّة والإسلامية

- ضرورة ردم الفجوة القائمة بين المواقف الرسمية المبدئية في ما يتعلّق بالقدس وعموم قضية فلسطين من جانب؛ ومنسوب التحرّكات الرسمية التي تفتقر إلى الضغط الفعّال على الاحتلال وداعميه من جانب آخر، وذلك في المستويات العربية والإسلامية والدولية.

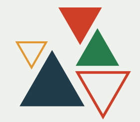


- تصعيد التحركات الرامية إلى عزل دولة الاحتلال عالمياً وتجريم العنصرية الصهيونية وتحفيز الردّ على سياسات الغطرسة والعقاب والحظر التي تتخذها ضدّ الأمم المتحدة ووكالاتها وممثليها ومقرِّريها، بما في ذلك "الأونروا"، عبر منع مشاركة مندوبي الاحتلال في أي من الهيئات والاجتماعات الدولية.
- تأكيد أنّ ما هو مُنتظر من دول العالم العربي والإسلامي واجتماعات القمّة ومنصّات العمل المشترك ضمنها الإمساك بزمام المبادرة العملية والقيام بخطوات جادّة وفعّالة، وتجنُّب السلوك التواكلي على عواصم القرار الدولي والهيئات الأممية الذي يركِّز على دعوتها النمطية للتصرّف والتحرك وحماية الشعب الفلسطيني.
- لتهيُّؤ للتصدِّي للتوجّهات العدوانية والتوسّعية المعلنة والمتوقّعة من جانب دولة الاحتلال وأذرعها ضدّ القدس والمقدّسات والأرض الفلسطينية والجوار الإقليمي العربي، بالنظر إلى الإفصاح المتزايد عن توجّهات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتغيير خرائط المنطقة قسراً وهيمنة الخط العنصري الفاشي المتطرف على مقاليد القرار والسلطة والمؤسسات في كيان الاحتلال، والتوجهات العنصرية والأيديولوجية المعروفة عن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وفريقه المخصّص لشؤون المنطقة على وجه التحديد.
- مواجهة حملة الاحتلال في القدس وعموم فلسطين على الهيئات الدولية وفي مقدمتها "الأونروا" عبر استجابات فعّالة للردّ عليها ومعالجة العواقب الجسيمة المترتبة عليها بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمجتمع المقدسي والفلسطيني عمومًا.
- بعد فشل مسيرة "السلام" والتطبيع، وأمام تعاظم الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية، لا بدّ للنظام الرسمي العربي والإسلامي أن يوقف مسار التخاذل والتآمر على الشعب الفلسطيني، والعمل على إغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة، ودعم مسار مقاومة الاحتلال.
- الوقوف في وجه مخططات الاحتلال الرامية للسيطرة على الأقصى، وتثبيت المستوطنين داخله، وتشكيل جبهة دعم لمواجهة أطماع الاحتلال.
- تجريم كل المشاركات والأفعال التطبيعية مع الاحتلال، عبر إقرار قوانين تحظر إقامة أي علاقات مع المحتل، أو المشاركة معه في أي محافل دولية ذات طابع سياسي، أو معرفي، أو رياضي، أو فني، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.

- من الضرورة بمكان تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بدعم القدس وأهلها، وعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد باستمرار، إضافةً إلى إيجاد حلول مالية مباشرة للذين يتعرضون لهدم منازلهم في القدس المحتلة.
- إلغاء القيود المجحفة التي تفضها الأنظمة العربية والإسلامية على العمل الخيري التي يخدم القدس وفلسطين، وعلى المؤسسات العاملة للقدس وفلسطين عمومًا، وتأسيس الصناديق الوقفية وتبني مشاريع تنموية في القدس المحتلة، على غرار دعم التعليم وتوفير المستلزمات الطبية، وتثبيت المقدسيين بأرضهم وغيرها.
- توفير الدعم للقطاعات الحياتية للفلسطينيين، وخاصة في القدس وغزة، وهي قطاعات يمكن أن توفر للمقدسيين مظلة رعاية تقيهم الوقوع فريسة منظومات الاحتلال.
- الإيعاز إلى وسائل الإعلام لتحضر القدس على أجنداتها الإعلامية باهتمام أكبر، وألا تبقى التغطية الإعلامية لما يجري في القدس، رهينة تصاعد الأحداث فقط.
- إدراج قضية الأقصى والقدس، ضمن المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، لرفع الوعي حول المسجد الأقصى والقدس.

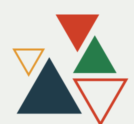
القوى والأحزاب والهيئات الشعبية

- استعادة الفعل الشعبي لنصرة الشعب الفلسطيني، فقد أظهرت التطورات على أثر السابع من أكتوبر، ترهل القوى والأحزاب الشعبية، فلم تستطع أن تكون على قدر المرحلة، وأن تشكل جبهة لكسر الحصار عن قطاع غزة، أو رفع حجم المساعدات لأهله.
- لا يمكن أن تكون المدن العربية والإسلامية هادئة، بالتزامن مع المظاهرات المليونية التي تشهدها العواصم الغربية ومدن العالم، فيجب على القوى الفاعلة للأمة، أن تعيد الشارع العربي إلى زخمه السابق، وأن توجه رسائل الدعم والنصرة للمقاومة وفلسطين في شوارع العالمين العربي والإسلامي.



- تنمية خيارات التشبيك العالمي عبر الأوساط التضامنية والفاعلين السياسيين والدبلوماسيين والمجتمع المدني العالمي المناصر للحقوق والعدالة، من أجل مساندة القدس والمقدسيين ومواجهة مخططات الاحتلال وأطماعه.
- تطوير تحركات ضاغطة على سياسات الاحتلال وإجراءاته ومصالحه في القدس، وإطلاق حملات ومبادرات نوعية في هذا الاتجاه تشمل، مثلاً، مصارف الاحتلال، والشركات التقنية المتورِّطة بتقنيات مراقبة الفلسطينيين، والمنظمات الاستيطانية والتهويدية المتطرفة التي تتعدّى على المقدسات وشبكات دعمها وتمويلها في الخارج.
- عدم الاكتفاء بحصر التفاعل مع الأحداث في القدس والأقصى في المنصفات الإلكترونية، وهذا ما يستوجب من هذه الجهات تعزيز الفعل الميداني في الدول العربية والإسلامية المختلفة، لما للعمل الميداني من دور مؤثر في إيصال الرسائل والتضامن مع ما يجري في القدس والأقصى.
- أمام ازدياد مخاطر التطبيع والسائرين فيه، على الشعوب العربية والإسلامية ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات لوقف حملة التطبيع هذه، وعدم الانخراط في تنفيذ مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، فما زالت الشعوب قادرة على لجم التسارع الرسمي صوب الاحتلال.
- على الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني العمل على تأطير جهودها لنصرة القدس والأقصى، وأن يكون في كل بلد عربي وإسلامي إطار يجمع هذه الأطياف تحت مظلة العمل للقدس، وهذا ما يرفع من قدرة هذه الجهات على الانتشار والتأثير، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة.
- تعزيز حملات الدفاع عن المرابطين والأسرى الفلسطينيين من خلال منصات إعلامية وقانونية دولية، لفضح ممارسات الاحتلال ومحاولاته لكسر صمود الفلسطينيين.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما ينفذه الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.

- في هذه المرحلة الخطيرة يبرز دور أساسي للأحزاب والمؤسسات والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والشباب والنساء؛ فعليهم تُعقد راية الأمل في الأمة بعد تقاعس الأنظمة وهذا يتطلب تبني فعاليات مستمرة، والمبادرة الدائمة لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم القدس، وتنسيق الجهود.
- تطوير أدوات تقنية مضادة لما تقوم به أذرع الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيطه، وفي أنحاء القدس، بهدف إبطال عمل منظومة المراقبة والتصوير التي يسلطها الاحتلال على رقاب المقدسيين.
- دراسة فكرة إطلاق عملة فلسطينية رمزية (رقمية) لدعم الاقتصاد المحلي للمقدسيين، وتنظيم مبادرات لتعزيز الاقتصاد المقدسي عبر المشاريع المصغرة، والعمل عن بعد، وتأهيل المقدسيين للدخول إلى الخدمات الرقمية الفردية، بعيدًا من هيمنه الاحتلال وسوق العمل الإسرائيلية.
- دعم مشاريع توثيق جرائم الاحتلال، من خلال إنشاء منصات إعلامية وحقوقية فلسطينية معنية بتوثيق جرائم التهويد، وإنتاج أفلام وثائقية بلغات متعددة لنشر الوعي العالمي.
- العمل مع الجهات المختلفة والمؤثرين من مناصري القضية الفلسطينية، لإطلاق حملات مقاطعة الشركات الأجنبية الشريكة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تسهم في البناء الاستيطاني، وما يتصل بهذه المقاطعة من ملاحقة الساسة الإسرائيليين وخاصة أولئك المتورطين في الاستيطان والجرائم، وحظر سفرهم.
- تطوير آليّات ملاحقة قانونية فعّالة في محاكم العالم للضالعين في انتهاكات الاحتلال والاستيطان ودعمها وتمويلها، بهدف منع الإفلات من المحاسبة وتعزيز الردع القانوني في مواجهة هذه الانتهاكات.
- دعم المحتوى الإعلامي والشبكي والثقافي الإيجابي المتعلِّق بالقدس والمقدّسات وقضية فلسطين عموماً، والمسارعة إلى توظيف فاعل للخيارات التقنية والاتصالية المبتكرة؛ بما فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصّات الرقمية المتجددة، ومواجهة أحابيل التضليل التي تحاول استغلال هذه الخيارات والتقنيات والمنصّات.







الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alqudsmail.org
www.qii.media